صداع العقول.. أداة «أم» ومعناها الوضعي

أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري

صداع العقول.. أداة «أم»، ومعناها الوضعي[1]:

قال أبو عبدالرحمن: كنتُ أريد استكمال بحثي عن «علامات الترقيم»(*)، وإزالة اللبس عمن ظن أن علامات الترقيم هي «رموز النساخ» بيد أن بُعدي عن مكتبتي في الرياض أرغمني على التعويض بمباحث من صداع العقول مراجعها لديَّ بجدة ابتداء بالمعنى الوضعي لأداة «أم».. وهو معنى الدلالة.. أما وظيفة «أم» فقد يأتي للحديث عنها مناسبة.. والكلام عن المعنى الدلالي لغوي، والكلام عن المعنى الوظيفي نحوي.. وكل ذلك في سلك تحريراتي عن «مقياس المقاييس» الذي هذبت به مقاييس الإمام ابن فارس رحمه الله، وجعلت ذلك شاملاً للمادة والصيغة والأداة والكلام المركب.. وكل ذلك يُحرِّرُ ظواهر القول، ويقيم أصول الأخذ بالظاهر والاكتفاء به.

قال أبو عبدالرحمن: وباستقرائي لمعاني «أم» مما تيسر من تقعيد النحويين واللغويين، ومن شواهد استعمالها في نصوص الشرع المطهر وكلام العرب؛ رجح لي بيقين أن الأصل فيها الاستفهام عن شيء أو أكثر ضمن استفهام بها وبغيرها عن شيء أو أكثر..

---

(١) جرت عادة أهل الرسم منذ عرفوا علامات الترقيم أن لا يضعوا النقطتين فوق بعض في العناوين إذا كان العنوان في سطر مستقل وسطه.. ولا أرى لذلك وجهاً إلا أن العنوان يدل على ما بعده، وهذا لا يمنع من تأكيده بعلامة الترقيم؛ لأن من الفجاجة ترك آخر الكلام صامتاً بغير حلية علامة الترقيم، ولأن ذلك يوحي بأن العنوان لم يتم.. أما عنوان الكتاب في الغلاف فلا توضع بعده النقطتان؛ لأن الكلام بعده غير متصل إلا إن كان عنوان الكتاب ذا فروع.

(*) المنشور في مجلة الفيصل العدد ٢٦٩ (ذو القعدة ١٤١٩هـ) ص ٥٥.

هذا هو المعنى الأعم الوضعي الأولي الأصلي الحقيقيّ الجامع لمعانيها مع اتحاد الواضع.. وكانت معانيها ـ غير المعنى الوضعي ـ مجازية توسَّع بها الاستعمال، أو طرأت من واضع آخر.

قال أبو عبدالرحمن: والجمهور على أنها للاستفهام..

قال أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) [١٨٠هـ]: «أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً»(٢).

وذهب بعضهم إلى أنها حرف عطف معناه الاستفهام مثل الفيروزأبادي في القاموس المحيط، وقد جعل أحد معاني الاستفهام فيها فرعياً؛ فقال: «وقد تكون بمعنى ألف الاستفهام».

وشرح ذلك مرتضى الدين الزبيدي بقوله: «كقولك: أم عندك غداة حاضر؟..(٣) وأنت تريد: أعندك غداة حاضر؟».

ونقل عن الليث قوله: «وهي لغة حسنة من لغات العرب».

ونقل قول الأزهري: «وهذا يجوز إذا سبقه كلام»(٤).

وقال الهروي: «وتكون أم ألف الاستفهام كقولك: أم تريد أن تخرج؟.. ويكون هذا المعنى لأم(٥) إذا لم يتقدمها استفهام»(٦).

قال أبو عبدالرحمن: وتبعاً لمذهب الجمهور أنكر أبو عبيدة معمر بن المثنى،

---

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٩.

(٣) النقطتان الأفقيتان علامة انقطاع؛ لئلا يكون ما بعدها جزءاً من القول قبلها.

(٤) تاج العروس ١٦/ ٣٧.

(٥) جرت عادة أهل الرسم ـ بعد استعمالهم لعلامات الترقيم ـ أن يكتبوا اللفظ في مثل هذا الموضوع هكذا لـ «أم».. وهذا يقبل مرة واحدة حال اللبس الشديد؛ لكشفه؛ فإذا عرف المراد ـ بتكرار اللفظ في السياق ـ فلا داعي لفصل حرف الجر والأقواس؛ لأن العلامات للضرورة.

(٦) الأزهية ص ١٣٨.

ومحمد بن مسعود الغزني كونها حرف عطف، وقالا: بل هي بمعنى همزة الاستفهام، واحتجا بوقوع جملة يُستفهم عنها بعدها(٧).

وأورد أبوعبيدة قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غلس الظلام من الرباب خيالا

المعنى: هل رأيت(٨).

قال الأستاذ عباس حسن: «وهذا أقل استعمالها، ومن المستحسن عدم القياس عليها؛ لغموض المراد منه»(٩).

وثمة رأي ثالث، وهو أن أصلها «أو»؛ فأبدلت واوها ميماً؛ فتحولت إلى معنى يزيد على معنى أو.

قال أبو عبدالرحمن: معنى ذلك أن تُعطَى المعنى الوضعي لأو، أو تُعطَى أحد معانيها.

قال أبو عبدالرحمن: الإبدال تصرف لفظي طارئ، ولا يعني أن المعنى وُضع للأداتين معاً.. هذا لو كان المعنى مطابقاً.. بيد أن من قال: «إنها بمعنى أو» ـ وهو ابن كيسان ـ: قال: إنها تحولت بالبدل إلى معنى أكثر من معنى أو.

وقد رد أبو حيان مذهب ابن كيسان بأنه دعوى بلا دليل، ثم عارض دعوى ابن كيسان باختلاف أحكام «أم» و «أو».. ولو كان أصل أم «أو» لكانت تتفق أحكامهما.. ثم ذكر اختلاف أحكامهما في الوجوه الآتية:

١ـ أن السؤال بأو قبله بأم، وأنه يقدر مع أو بأحد، ومع أم بأي.

---

(٧) انظر همع الهوامع ٥/ ٢٣٧ـ٢٣٨.

(٨) مغني اللبيب ص ٦٦.

(٩) النحو الوافي ٣/ ٦٠٢.

قال أبو عبـدالرحمن: معنى هذا الكلام أن ورود «أو» في الاستفـهام أسبق في الاستعمال من الاستفهام بأم.. واستدل على أسبقية الاستعمال بأنك تقدر المسؤول عنه بأم بأيٍّ المشـددة التي ترد استفـهامـاً في مثل قوله تعـالى: ﴿أيكم زادته هذه إيماناً﴾ [التوبة: ١٢٤].. والمعنى: أن المسؤول عنه بأم يقدر بالتـعيين الذي يقتضيه السؤال بأي، ولكن أبا حيان ـ وغيره من كبار أئـمة النحو ـ يوجزون العبارة أحياناً في ضباب من الغـموض، وكان الإمام ابن حـزم ـ رحمه الله ـ يدعو إلى تيـسير العلم.

قال ابن مالك عن السؤال بأم، وتقدير المسؤول عنه بها:

و «أم» بها اعطف إثر همزة التسوية

أو همزة عن لفظ «أيٍّ» مغنية

وقال بهـاء الدين ابن عقـيل في الشرح: «والتي تقع بعـد همزة مـغنية عن أيٍّ نحو: أزيد عندك أم عمرو؟.. أيْ:[١٠] أيهما عندك؟»[١١].

والمسؤول عنه بأو إنما هو أحد الشيئين أو الأشياء المذكورة مثل: هل عندك زيد، أو عمرو، أو خالد؟[١٢].. أي هل عندك أحدهم[١٣].

---

(١٠) جرت عادة أهل الرسم بعـد استعمال عـلامات الترقيم أن يرسمـوا الكلام في مثل هذا الموضع هكذا: «أزيد عندك أم عـمـرو؟: أي أيهـما عـندك؟».. والصـواب: «أزيد عندك أم عـمرو؟.. أي أيهـمـا عندك؟».. ولا داعي لنقطتين رأسـيتين بعد أيْ المخـففة إلا حـال الضرورة، وإنما أثبتُّـهما هاهنا لبـيان القاعـدة.. وموجز القـول: أن النقطتين الأفقـيتين تكونان قبل أيْ؛ لـفصل السؤال عن جـوابه.. أما النقطتان الرأسيتان فتكونـان بعد أيْ؛ لأن التفسير الحقيقي بعدها.. وإنما سمـاها النحاة تفسيرية تجوزاً؛ لأنها مؤذنة بالتفسير.

(١١) شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١.

(١٢) جرت عادة بعضهـم في مثل هذا الموضع أن يضع علامة الاستفهام بعـد كل من زيد وعمرو وخالد.. والصواب وضع الشـولة بعد زيد، وبعد عمـرو.. وتكون علامة الاستـفهام بعد خـالد؛ لأن الموضوع عطف سؤال على سؤال.. ولك أن تضع أكثر من علامة استفهام إن اقتضى ذلك نكتة من أهمية، أو غيرها.

(١٣) انظر الأزهية ص ١٢٥، وجواهر الأدب للإربلي ص ١٢٠.

قال أبو عبدالرحمن: فرَّق أبو حيان في الكلام المذكور آنفاً بين الجواب المقدر لكل من السؤال بأم وأو، وجعل هذا التفريق دليلاً على أسبقية استعمال الاستفهام بأو، ولم يبين وجه الدلالة.. وهذا أيضاً من إجمال الكبار وغموض بعض عباراتهم.

قال أبو عبدالرحمن: نستنبط وجه الدلالة من سياقٍ لإمام أهل النحو سيبويه رحمه الله؛ فقد ذكر أم المتصلة، وأن الاستفهام بها على معنى أيهما أو أيهم(١٤)، وذكر أن «أو» يثبت بها بعض الأشياء..(١٥) ثم قال: «هذا باب «أم» إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيت أم بشراً؟؟.. فأنت الآن مُدَّعٍ أن عنده أحدهما».. ثم بين معنى أن السؤال بأم في معنى السؤال بأيّ؛ فقال: «لأنك إذا قلت: أيهما عندك، وأيهما لقيت؟:(١٦) فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما، أو أن عنده أحدهما.. إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو؟».

ودلَّل على اتحاد معنى أم وأيّ بقوله: «والدليل أنك لو قلت: أزيد عندك، أم بشر؟.. فقال المسؤول: لا: كان محالاً.. كما أنه إذا قال: أيهما عندك؟.. فقال: لا: فقد أحال»(١٧).

وقال سيبويه عن «أو»: «تقول: ألقيتَ زيداً، أو عَمْراً، أو خالداً؟.. وأعندك زيد، أو خالد، أو عمرو؟.. كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟.. وذلك أنك

(١٤) هذه العبارة أدلُّ من قول أبي حيان: «وأنه يقدَّر مع أم بأي»؛ لأن المقدر حقيقة ما تدل عليه أيٌّ المشددة.

(١٥) النقطتان الأفقيتان قبلها؛ لقطع الكلام بالحذف منه، والتراخي المفهوم من دلالة «ثم».

(١٦) لك أن تضع السؤالين بين قوسين، ولا تضع النقطتين الرأسيتين قبل رقم هذه التعليقة، ولك أن تضعهما ولا تضع القوسين؛ لأنهما للدلالة على جواب «إذا» بعد طول الفاصل.

(١٧) الكتاب ٣/ ١٦٩.

لم تدَّعِ أن أحداً منهم ثَـمَّ[18].. ألا ترى أنه إذا أجابك قال: لا.. كما يقول إذا قلتَ: أعندك أحد من هؤلاء»[19].

قال أبو عبدالرحمن: عُـرِف من سيـاق سيبويه: أن المراد بأم تعيين المسؤول عنه بعينه بين الأشيـاء المسؤول عنها؛ لأن عندك علماً بإثبـات واحد من المسؤول عنه، ولكنك لا تعلمه بعينه. أما أو فللسـؤال عن واحد من المسؤول عنه سلباً أو إيجاباً من غير تعيين له؛ لأنه ليس عندك علم بإثبات واحد من المسؤول عنه.

ثم عُـرِف عقـلاً أن ما لم يكن في العلم أسبق مما هو حاصل في العـلم؛ فهذا معنى أسـبقيـة السؤال بأو في الاسـتعمـال، وهو استدلال هـشّ كما سـيأتي في الوقفات إن شاء الله.

وقد فسر الدكتور عبدالعال سـالم مكرم (محقق همع الهوامع) عبارة أبي حيان بكلام للسـيوطي في كتـابه الأشبـاه والنظائر هو أشد غـموضـاً.. قال: «أي أن الاستفـهام مع "أو" سابق الاستـفهام مع "أم" المعادلة؛ لأن الطلب بالتـعيين إنما يكون بعد معرفة الأحدية وحكم الأحدية»[20].

٢ـ أن جواب أو بنعم أو «لا»، وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل.

قال أبو عـبدالرحمن: هذا فـارق بلا ريب بين أم وأو.. إلا أنه نتيجـة للفارق الأول، وقد مضى تقريره في كلام سيبويه المذكور آنفاً.

وقال جمال الدين ابن هشام [ـ ٧٦١هـ]: «أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتـعيين؛ لأنهـا سؤال عنه؛ فإذا قـيل: أزيد عندك أم عمـرو؟.. قيل في الجواب: زيد.. أو قيل: عمرو.. ولا يقال: "لا"، ولا "نعم".

(١٨) ثم: عندك هنا.

(١٩) الكتاب ٣/ ١٧٩.

(٢٠) همع الهوامع ٥/ ٢٣٨ [حاشية].

فإن قلت: فقد قال ذو الرمة:

تقـول عجوز مـدرجي متَـروِّحاً

على بابها من عند أهلي وغاديا[٢١]

أذو زوجة بالمصر أم ذو خـصومة

أراك لهـا بالبصـرة العـام ثاويا؟

فقلت لهـا: لا.. إن أهليَ جيرة

لأكـثبـة الدهنا جمـيعـاً ومالـيـا

وما كنت إذْ أبصرتني في خصومة

أراجع فـيهـا يابنة القوم قـاضيـا

قلت: ليس قـوله: "لا" جواباً لسـؤالها؛ بل ردٌّ لما تَـوَهَّمَـتْهُ من وقـوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة..[٢٢] ولهذا لم يكتف بقوله: "لا"؛ إذْ كان رَدُّ مـا تلفظ به: إنما يكون بالكلام التـام؛ فلهذا قـال: إن أهلي جـيرة.. البيت، وما كنت مذ أبصرتني.. البيت»[٢٣].

قال أبو عبدالرحمن: بعد الأبيات قوله:

ولكننـي أقبلـت مـن جانبي قساً أزور امرأً محضاً نجيباً يمانيا

من آل أبي موسى ترى الناس حوله كأنهمُ الكِروانُ أبصر بازيا

(٢١) قال الخطيب التبـريزي في شرحه لديوان ذي الرمة ص ٤٥١: «تقول عجـوز ـ ومدرجي على بابها من عند رحلي متروحاً وغادياً: أذو زوجة.. إلخ. وَمَدْرجُهُ طريقُه».. وبعده:

وقد عرفتْ وجهي مع اسم مشهر

على أننا كنا نطيل التنائيا

(٢٢) ما بعد الرقم تعليل يـقتضي علامته، وهي فـاصلة منقوطة، ولكن وضعت علامـة القطع بعدها؛ لعدم دخول ما بعدها في التقسيم قبلها.

(٢٣) مغني اللبيب ص ٦٣.

وقال ابن هشام أيضاً: «أم لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين». . وعلق الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله بقوله: «تقول: أزيد عندك؟. . قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولكنك شككت في عينه؛ ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا بنعم ولا بلا»(٢٤).

وقال الشيخ محمد بن أحمد الأهدل: «أم حرف عطف موضوعٍ؛ لطلب التعيين من المخاطَب لأحد الشيئين. . وإنما يكون كذلك إن كانت واقعة بعد همزة داخلة على أحد المستويين في الحكم في ظن المتكلم ـ بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين ـ؛ فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما؛ فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟: فهو عالم بأن أحدهما عندك، لكنه جاهل بعينه، وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه؛ فيقال في الجواب عن السؤال المذكور: زيد. . أو يقال: عمرو. . ولا يقال: لا، ولا نعم، ولا أحدهما عندي»(٢٥).

قال أبو عبدالرحمن: ستأتي إن شاء الله وجهة نظر من قال: إن «أم» حرف عطف.

وقال الأستاذ عباس حسن: «قد يجاب بالحرف "لا" أو غيره ـ مما يفيد جواباً منفياً ـ إذا كان المقصود من "لا" نفي وقوع أحد الشيئين أو الأشياء، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشيئين أو الأشياء. . وقياساً على حالة النفي السابقة يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف "نعم"، أو غيره "مما يفيد جواباً مثبتاً" إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء، وإظهار خطأ السائل في اعتقاد ثبوت شيء واحد فقط»(٢٦).

---

(٢٤) شرح قطر الندى ص ٣٤٢.

(٢٥) الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية ص ٣٣٧، وانظر النحو الوافي ٣/ ٥٨٩ـ٥٩١.

(٢٦) النحو الوافي ٣/ ٥٨٩.

٣ـ أن الأحسن مع «أو» تقديم الفعل، ومع أم تقديم الاسم.

قال أبو عبدالرحمن: فصَّل هذا سيبويه بقوله: «واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى[٢٧] فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللُّقى[٢٨]، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو؟.. فبدأت بالاسم؛ لأنك تقصد قصدَ أن يُبيِّنَ لك: أي الاسمين في هذا الحال؟.. وجعلتَ الاسم الآخِر عديلاً للأول؛ فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلتَ: ألقيت زيداً، أم عمْراً؟: كان ذلك جائزاً حسناً.. أو قلتَ: أعندك زيد، أم عمرو؟: كان كذلك.

وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن، ولم يجز للآخِر[٢٩] إلا أن يكون مؤخراً؛ لأنه قَصَدَ قَصْدَ الاسمين[٣٠]؛ فبدأ بأحدهما؛ لأن حاجتَه أحدَهما؛ فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها؛ لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها؛ فإنما يفرغ مما يقصد قَصْدَه بقصته، ثم يعدله بالثاني»[٣١].

---

(٢٧) أي إذا أردت أن تجعل أم بمعنى «أيٍّ» المشددة.

(٢٨) وذلك في قولك: أزيداً لقيت أم بشراً؟.. ويقال لغة: لَقِيَ لِقاء ولقاءة ولقاية ولقياً ولقياناً ولقيانة ـ كل ذلك بكسر اللام ـ ولُقياناً ولقيّا (بتشديد الياء) ولقية ولقى ـ كل ذلك بضم اللام ـ.
قال أبو عبدالرحمن: المحقق عندي أن المصدر لا يكون إلا واحداً، وليس هذا محل تحقيق ذلك.. واللقى الاسم.

(٢٩) قال أبو عبدالرحمن: يعني أن تقديم الفعل جائز حسن، ولكن تقديم الاسم أحسن.. وفي إحدى نسخ كتاب سيبويه: «ولم يحسن للآخِر» [هارون].

(٣٠) قبل هذه الكلمة وردت كلمة «أحد» بين قوسين معكوفين، ويظهر أنها إضافة من محقق كتاب سيبويه.. وقول سيبويه بعد ذلك: «ثم يعدله بالثاني»: دليل على أن كلمة «أحد» مقحمة لا ضرورة لها، ولا يقتضيها السياق.

(٣١) الكتاب ٣/ ١٦٩ـ١٧٠.. وبعده في نسختين من الكتاب: «يعني أنه لا يسأل عن الفعل؛ لأنه قد استيقن عليه، ولكنه يسأل عن صاحب الفعل؛ فجعل الفعل بين الاسمين؛ لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخر» [هارون].

ثم قال سيبويه رحمه الله: «وتقول: أضربتَ زيداً، أم قتلتـه؟.. فالبدء هاهنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما»[٣٢]. ثم قال عن «أو»: «تقول: ألقيت زيداً، أو عمْراً، أو خالداً؟.. وأعندك زيد، أو خالد[٣٣] أو عمرو؟.. كأنك قلتَ: أعندك أحد من هؤلاء؟.. وذلك أنك لم تَدَّع أن أحداً منهم ثَمَّ[٣٤].. ألا ترى أنه إذا أجابك قال: لا.. كما يقول إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن[٣٥]؛ لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع؟[٣٦].

ولو قلت: أزيداً لقيتَ، أو عمْراً، أو خالداً؟.. وأزيد عندك، أو عمرو [، أو خالد][٣٧]؟: كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما.. فإذا قلت: أزيد أفضل، أم عمرو؟: لم يجز هاهنا إلا "أم"؛ لأنك إنما تسأل عن أفضلهما، ولست تسأل عن [صاحب] الفضل[٣٨].. ألا ترى أنك لو قلت: أزيد أفضل؟.. لم يجز كما يجوز: أضربت زيداً؟!.. [فذلك يدلك أن

(٣٢) الكتاب ٣/ ١٧١.

(٣٣) كلمة «أو خالد» وردت بين قوسين معكوفين إضافةً من المحقق.. قال أبو عبدالرحمن: وهي زيادة يقتضيها السياق؛ لقوله فيما بعد ـ بضمير الجماعة لا المثنى ـ «من هؤلاء»، ولأن في إحدى النسخ (كما ذكر المحقق): «أو تقول: أعندك زيد، أو خالد، أو عمرو».. قال أبو عبدالرحمن: لو أثبتَ هذا متناً، وذكر نقص النسخ الأخرى: لكان أولى.

(٣٤) ثَمَّ: هاهنا عندك.. وذكر المحقق أن في إحدى النسخ: «لأنك لما قلت: أعندك أحد هؤلاء؟: لم تدع أن أحدهم ثم».

(٣٥) في إحدى النسخ «الأسماء أحسن» [هارون].

(٣٦) في إحدى النسخ: اللقا بمن وقع.. وفي نسخة: الفاعل بمن وقع [هارون].

(٣٧) هكذا في الأصل المطبوع؛ فما بين القوسين المعكوفين إذن زيادة من المحقق.

(٣٨) كلمة «صاحب» بين قوسين معكوفين، وأشار المحقق إلى أن العبارة في إحدى النسخ: «لأنك إنما تسأل عن صاحب الفضل».

معناه معنى أيهما][39]. . إلا أنك[40] إذا سألت عن الفعل استَغنى بأول اسم.

ومثل ذلك: ما أدري أزيد أفضل أم عمرو، وليت شعري أزيد أفضل، أم عمرو؟؟. . فهذا كله على معنى: أيهما أفضل؟

وتقول: ليت شعري ألقيت زيداً، أو عَمْراً، [وأعندك زيد، أو عمرو]؟[41]. . فإن شئت قلت: ما أدري أزيد عندك أو عمرو؟!. . فكان جائزاً حسناً كما جاز: أزيد عندك، أو عمرو؟!. . وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر وإن كانت أضعف.

فأما إذا قلتَ: ما أبالي أضربت زيداً أم عمْراً؟: فلا يكون هنا إلا "أم"[42]؛ لأنه لا يجوز لك السكوت على أول الاسمين[43]؛ فلا يجيء هذا إلا على معنى أيهما؟. . وتقديم الاسم هاهنا أحسن»[44].

قال أبو عبدالرحمن: ولهذه المفارقة بين الحسن والأحسن بقية من كلام سيبويه ترد إن شاء الله في الكلام عن مفارقته بين «أم» و «أو».

٤ـ أن «أو» لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم.

قال أبو عبدالرحمن: للكلام عن المعادلة مناسبة تأتي إن شاء الله.

٥ ـ أنك إذا استفهمت باسم، وعطفت عليه: كان بأو دون أم.

قال أبو عبدالرحمن: أسماء الاستفهام معروفة مثل: من، ومنذا، وما، وماذا، ومتى، وأيان، وأين، وكيف، وأنَّى، وكم، وأيٌّ. . وكلام أبي حيان غامض: لم

(٣٩) يظهر أن ما بين المعكوفين زيادة من المحقق.

(٤٠) في إحدى النسخ: لأنك [هارون].

(٤١) يظهر أن ما بين القوسين زيادة من المحقق.

(٤٢) في نسخة: «فإن لا يكون إلا بأم» [هارون].

(٤٣) في نسخة: «لأنه لا يجوز السكوت على الاسم الأول» [هارون].

(٤٤) الكتاب ٣/ ١٨٠.

يبين المعطوف عليه (أهو اسم الاستفهام، أم الاسم المستفهم عنه)، وأجمل الحكم لكل اسم استفهام.. ولهذا مناسبة تأتي إن شاء الله.

٦ـ أن العطف بعد أفعل التفضيل بأم دون أو.. وكذا ما لم يحسن السكوت عليه(٤٥).

قال أبو عبدالرحمن: مضى تعليل ذلك في كلام سيبويه.. وما لا يحسن السكوت عليه مثل «زيد» في قولك: ما أبالي أضربت زيداً، أم عَمْراً؟.

قال أبو عبدالرحمن: هاهنا وقفات:

الوقفة الأولى: إذا قيل: إن «أم» للعطف أو الاستفهام: فإن لكل من العطف والاستفهام أثراً في الأعراب.. وهذا الأثر هو الأداء الوظيفي للأداة «أم»، وهو مبحث نحوي غير المبحث اللغوي عن دلالة «أم»، والأصل الوضعي الأولي لتلك الدلالة، وما تفرع عنه من دلالات مجازية.. ومعنى الدلالة أن تقول مثلاً: العطف مقتض للجمع، أو التفريق، أو التخيير.. وأن تقول: الاستفهام طلب تصور، أو تصديق، أو إبداء إنكار، أو تقرير، أو تعجيز.

الوقفة الثانية: المعنى الدلالي الوضعي الأعم لأم: أنها للاستفهام، وأنها استفهام عن شيء بين شيئين أو أشياء جرى الاستفهام عنها في سياق واحد بأم وبأداة غيرها تكون قبلها.

الوقفة الثالثة: يشارك أم في هذا المعنى الوضعي الأعم أدوات أخرى مثل «أو» مشاركة مطابقة.. وشرط المعنى الوضعي الأولي الحقيقي للمادة والصيغة والأداة أن يكون اللفظ الواحد مطابقاً للمعنى الواحد؛ فلا يدل على المعنى الواحد أكثر من لفظ واحد دلالة مطابقة؛ إذن لابد من قيد أو قيود لهذا المعنى الأعم يحدد المعنى الوضعي لأم وحدها.. وهذا ما سيتم إن شاء الله في مناسبة أخرى

(٤٥) رد أبي حيان على ابن كيسان منقول من همع الهوامع ٥/ ٢٣٧-٢٣٨.

بالدراسة المقارنة بين معاني أم وما يشاركها في المعنى الأعم.

الوقفة الرابعة: قال الفيروزأبادي وغيره ـ قبله، وبعده ـ: «أم حرف عطف معناه الاستفهام».

قال أبو عبدالرحمن: إن أرادوا أنها تؤدي وظيفة الحرف العاطف ـ وأن الاستفهام هو معناها الدلالي: فحينئذٍ لا مجال لمناقشة كلمتهم هاهنا؛ لأن هذا البحث عن المعنى الدلالي اللغوي لا الأداء الوظيفي النحوي.. وإن أرادوا أن معناها في الأصل أحد معاني العطف، وأن معنى الاستفهام تجوز كما قال الزبيدي في شرحه للقاموس: فهذا مؤجل إلى الفراغ من تقرير البراهين على استفهاميتها، والفراغ من البراهين التفنيدية لدعوى أنها عاطفة.

الوقفة الخامسة: كون أم للاستفهام: لا يعني صحة الدعوى بأنه يأتي الاستفهام بها على أنها بمعنى همزة الاستفهام كحكم الليث بأن قولهم: أم عندك غداة حاضر؟: لغة عربية حسنة، وأنها بمعنى: أعندك غداة حاضر؟.

قال أبو عبدالرحمن: هذا لا يكون في كلام العرب ألبتة إلا بتقدير سؤالٍ ومسؤول عنه آخر بناء على ما سبق من تقرير المعنى الوضعي الأعم لأم؛ ولهذا قال الأزهري ـ وحسبك به إمامةً في اللغة والفقه ـ: وهذا يجوز إذا سبقه كلام.. وبمثل هذا يُرَدُّ تمثيل الهروي بقوله: أم تريد أن تخرج؟.. على دعوى أنه لم يتقدمها استفهام ومستفهم عنه.

الوقفة السادسة: لا يُؤْخذ بقول أبي عبيدة وغيره: إن «أم» بمعنى همزة الاستفهام بإطلاق.. بل هي قد تأتي بمعناها إذا وردت معها في سياق واحد.. ويأتي إن شاء الله لذلك حديث في الكلام عن معنى «أم» المعادلة، وفي الكلام عن معنى همزة الاستفهام.

الوقفة السابعة: استدلال أبي عبيدة والغزني بأن «أم» استفهامية بوقوع جملة يُستفهم عنها بعدها: أحدُ الدلائل المبنية على أنها استفهامية.

الوقفة الثامنة: قال الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسط

غلسَ الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبدالرحمن: هذا البيت ليس على تأويل أبي عبيد: بمعنى هل رأيت؟.. وليس الاستفهام في البيت واحداً، وليس الاستعمال ـ بهذه الدعوى ـ ثابتاً عن العرب بحيث يحكم الأستاذ عباس حسن: بأن ذلك أقل استعمالها، وأن من المستحسن عدم القياس عليه، وأن المراد غامض منه.

قال أبو عبدالرحمن: بل المعنى واضح غير غامض، وأداة «أم» هاهنا وردت في سياق استفهام آخر، والتقدير: كذبتك عينك.. أتقرُّ بهذا، أم رأيت؟.. ولكن الشاعر جاء بكذب العين جزماً؛ فجعل الاستفهام المقدر عن الإقرار بهذا الكذب، وجعل الاستفهام الظاهر من الرؤية.. والغرض مطالبته بتعيين أحدهما أو ادعاء أمر ثالث.

قال أبو عبدالرحمن: وليس في هذا التقدير تكلف؛ لأن الأصل والاستعمال المستفيض أن لا ترد «أم» في سياق سؤال واحد، بل تكون سؤالاً بعد سؤال آخر.. هذا هو الأصل.. وإذْ لم نجد في السياق سؤالاً آخر: سلكنا الجائز في لغة العرب من طلب السؤال الآخر المقدر بلا افتيات على الشاعر، بل بدلالة من سياقه؛ فهذا هو الأصح الأولى من إلغاء وإهمال ما جرى في كلام العرب من الحذف والتقدير بدلالة السياق، وهو الأصح والأولى من دعوى على العرب تهدم الأصل الشائع في استعمال «أم»، وذلك هو عين الدعوى بأنها محمولة على سؤال واحد مستقل لم يسبقه سؤال آخر ظاهر أو مقدر.

الوقفة التاسعة: الصحيح ما قرره أبو حيان من رده لدعوى أن «أم» هي ذاتها «أو»، وأنها تحولت إلى «أم» بإبدال الواو ميماً؛ لأن هذه دعوى مجردة بلا دليل على ذلك، ولا مانع من إبقاء أم على معناها.. والأدلة دلَّت على أن معنى «أم» في الوضع غير معنى أو.

الوقفة العاشرة: المغايرة بين معاني «أم» و«أو» ليست دليلاً كافياً لأبي حيان في رده لدعوى ابن كيسان: أن أصل «أم» الإبدال من «أو».. إذا أريد معنى الإطلاق؛ لأن البدل قد يكون لإعطاء معنى جديد مثل الوضوء؛ فإن المرجح لدي أن أصلها اللفظي القلب من ضاء؛ فصارت بمعنى الحسن المتفرع مجازاً من النور والضياء.. وإنما الدليل أننا وجدنا لأم معنى وضعياً، ولأو معنى وضعياً ـ وستسمح المناسبة إن شاء الله بالمقارنة بين الأداتين ـ، ولا مطابقة بين المعنيين الوضعيين؛ فعلم أن كلاً من الأداتين كان أصلاً؛ لأن له معنى وضعياً أخص من المعنى العام المشترك بين الأداتين وغيرهما.

الوقفة الحادية عشرة: جميع الوجوه التي أوردها أبو حيان ـ للفرق بين «أم» و«أو»، والرد على ابن كيسان في دعواه أن أم محوَّلة عن أو ـ كلها (باستثناء الوجه الأول) وجوه لا تَرِد؛ لأنها عن الأداء الوظيفي النحوي، وليست عن المعنيين الأصليين الوضعيين اللغويين لدلالتي الأداتين.. كما أن الوجه الأول الذي فرَّق فيه بين الدلالتين اللغويتين لا يرد أيضاً على ابن كيسان؛ لأنه لم يدع اتحاد معناهما، بل نص على أن أم تحولت بالبدل إلى معنى أكثر(٤٦).. ولم يدع أيضاً أنه لا فرق بينهما في الأداء الوظيفي.

(٤٦) قال الإمام ابن فارس في كتابه الصاحبي ـ نشر مكتبة المعارف ببيروت بتحقيق الدكتور عمر الطباع ـ ص ١٢٩: «وقال قوم: هي أو أبدلت الميم من الواو إلى معنىً يريد [بالراء المهملة] إلى معنى أو».. قال أبو عبدالرحمن: هذا تصحيف وتحريف صوابه: يزيد ـ بالزاي المعجمة ـ على.

الوقفة الثانية عشرة: قال أبو حيان: يقدر مع أم بأي، ومع أو بأحد.

قال أبو عبدالرحمن: مثال ذلك: أزيد عندك، أو عمرو؟.. جعل التقدير: أأحدهما عندك؟.. وتقول: أزيد عندك، أم عمرو؟.. جعل التقدير: أيهما عندك؟.

قال أبو عبدالرحمن: ليس هذا تقديراً، وإنما هو تفسير لمعنى السؤالين، وإنما التقدير للجواب؛ ففي «أو» تقول: عندي زيد، أو عندي عمرو، أو هما عندي معاً، أو لا أحد عندي منهما.. ولا تقول: عندي أحدهما إلا عند الهروب من الجواب؛ لأن مراد السائل تحقيق الجواب، لا تأييد معتقده بالسؤال إبهاماً.

والتقدير في «أم» تعيين واحد فحسب؛ فلا تقول: هما عندي معاً، أو ليسا عندي.. لا تقول ذلك وأنت مقر بدلالة سؤاله على معتقده، وإنما تقول ذلك حال نفيك توهم السائل؛ لأن اقتضاء «أم» للتعيين إنما هو بالنسبة لاعتقاد السائل.

قال أبو عبدالرحمن: ولهذا قلتُ: إن عبارة سيبويه أدق؛ لأن سيبويه لم يذكر التقدير، وإنما ذكر المرادفة؛ فقال: الاستفهام بأم على معنى الاستفهام بأي.

الوقفة الثالثة عشرة: قال إمام أهل النحو سيبويه رحمه الله في تدليله على أن «أم» بمعنى «أيٍّ»: لو قلتَ: أزيد عندك أم بشر؟!.. فقال المسؤول: لا: كان محالاً... إلخ.

قال أبو عبدالرحمن: لا إحالة في هذا؛ لأن «أم» تقتضي التعيين في اعتقاد السائل لا المجيب؛ بل يكون الواقع خلاف اعتقاد السائل أحياناً إلا إذا كان السائل معصوماً، وذلك في أسئلة الشرع المطهر.

الوقفة الرابعة عشرة: ادعى أبو حيان رحمه الله: أن الاستفهام بأو أسبق في الاستعمال من الاستفهام بأم!.

قال أبو عبدالرحمن: بينت خلال كلامي عن شرح سيبويه لهذه الدعوى أن مؤدى ذلك: أن ما لم يعلم بعد أسبق مما علم؛ لأن العلم يحدث بعد الوجود، والموجود أسبق إلى الوجود من العلم به بالنسبة للمخلوقين!.

قال أبو عبدالرحمن: لا أتعرض لهذا الجدل الفلسفي بنفي أو إثبات، وإنما أقول ـ تنزُّلاً في الاستدلال ـ: نُسلِّم لأبي حيان أن ما لم يعلم أسبق مما علم؛ لأن وجود الموجود أسبق من العلم به.. إلا أن الإقرار بهذه الأسبقية لا يعني أن العرب وضعوا معنى «أو» قبل وضعهم لمعنى «أم»؛ لأن وضع اللغات لا يقوم على الترتيب وَفْقَ أسبقيةِ الوجود للعلم به، وإنما يقوم على حاجة المتكلم للتعبير عما يريده، أو يتصوره من علم محقق، أو احتمال متكافئ، أو احتمال مرجوح، أو مجرد اعتقاد؛ فيوضع له التعبير الدال على الموجود السابق لعلمه، ويوضع له التعبير الدال على علمه الطارئ.. إذن[٤٧] ثمة فرق بين أسبقية الموجود، وبين دعوى أسبقية وضع التعبير لما لم يعلم بوجوده بعد.

الوقفة الخامسة عشرة: في سياق الوجوه التي ذكرها أبو حيان قول السيوطي: الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحدية وحكم الأحدية.

قال أبو عبدالرحمن: معنى هذا الكلام أنك إذا قلت: أزيد عندك، أم عمرو؟ فأنت عارف بوجود أحدهما عنده، وإنما تريد تعيين أحدهما بأداة «أم»؛ فالعلم بأحدهما مبهماً أسبق من العلم بأحدهما معيناً.

قال أبو عبدالرحمن: هذا وضع للدليل في غير موضعه، واستدلال به على ما لا تنطبق دلالته عليه.. وبيان ذلك أن للأوَّلية جهتين:

الأولى: أولية وضع، وقد أسلفت في الوقفة السابقة أن وضع التعبير وفق حاجة المتكلم بدون مراعاة لأسبقية علم أو وجود.

---

(٤٧) أميل إلى طريقة من ينون إذن بالنون دون العالم، وتبقى إذا ـ غير المنونة ـ على وضعها.

والثانية: أولية أداءٍ لاستعمال دون استعمال، وقد تكون أولية الأداء لاستعمالٍ أحدثَ من استعمال؛ فإن كان يريد استئناف العلم عبَّر بأداة «أو»، وإن أراد تعيين أحد المبهمين عبر بأداة «أم».. ولا دلالة في ذينك على أن «أو» أسبق استعمالاً.

الوقفة السادسة عشرة: للفرق بين أولية أداء أحد الاستعمالين الموجودين معاً، وأولية وضع أحدهما، وأن أولية الأداء لا تعني أولية الوضع: أذكر مثالاً حسِّياً لمتوسطي المدارك، وهو أن يقول زيد لعمرو: البس السروال أولاً، ثم البس الثوب ثانياً، ثم البس الكوفية ثالثاً.. فأولية الاستعمال هذه أداءً لا تعني أن السروال وجد وصنع قبل الكوفية!.

الوقفة السابعة عشرة: ادعى أبو حيان وجمهور غيره: أن الفارق بين «أم» و«أو» كونُ جوابِ «أو» بنعم أو «لا»، وجوابِ «أم» بالتعيين.

قال أبو عبدالرحمن: ليس هذا بصحيح، فقد يكون جواب «أم» أيضاً بنفي الجميع، أو إثبات الجميع.. وإنما الفارق الصحيح أن «أم» وضعت لمن يعتقد علمه بأحد الشيئين أو الأشياء مبهماً، ويريد تحقيقه تعييناً.. ثم يكون الواقع بخلاف اعتقاده.

الوقفة الثامنة عشرة: لا يشك عالم أو عامي أن قول ذي الرمة «لا» جواب بالنفي لقول العجوز: أذو زوجة، أم ذو خصومة.. إذن معنى قول ذي الرمة: لا: بمعنى لا هذا، ولا هذا؛ لأن عموم النفي لعموم المسؤول عنه.

الوقفة التاسعة عشرة: قال ابن هشام ـ رحمه الله ورضي عنه؛ فما أعظم نفعه في جمع شتات مسائل النحو وتذليلها!! ـ: ليس قول ذي الرمة: لا: جواباً لسؤالها؛ بل رَدٌّ لما توهمتْه من وقوع أحد الأمرين(٤٨).

(٤٨) أجاب بمثل هذا جمهور من أذكياء النحاة.. انظر مثلاً شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٩٣ـ١٩٥.

قال أبو عبدالرحمن: هذا التوهم المردود بلا هو نفسه المسؤول عنه بالهمزة وأم؛ فآل كلام ابن هشام إلى إثبات ما نفاه دون عكس!!.

الوقفة المتممة للعشرين: قال ابن هشام عن ذي الرمة: ولهذا لم يكتف بقوله: لا.. يعني أن ذا الرمة أضاف تفصيلاً بأن أهله ذوو جيرة، وأنه لم يك ذا خصومة.

قال أبو عبدالرحمن: كونه لم يكتف بلا: لا يعني أن «لا» لم تكن جواباً، وإنما يعني أنه أطنب بلاغة؛ فنفى بالعموم، ثم نفى بالتفصيل، ثم عدل بالجواب إلى إثبات الواقع الذي هو غير المسؤول عنه توهماً، وهو أنه يروح ليزور سرياً من آل أبي موسى ويمدحه.

الوقفة الحادية والعشرون: لما أنكر ابن هشام أن تكون «لا» جواباً من ذي الرمة ـ أنكر ذلك لفظاً، ثم أيد ما أنكره معنى كما ذكرت ذلك آنفاً ـ: زعم أن رَدَّ ما تلفظتْ به العجوز من سؤالين عن أمرين لا يكون الجواب فيه عنهما إلا بالكلام التام؟!!.

قال أبو عبدالرحمن: بأي حجة لغوية أو نحوية منقولة أو معقولة قرر هذا الإطلاق؟!.. إنما قد ينكر الرد بالإجمال إن وجدت نكتة بلاغية ـ والبلاغة هي النحو الثاني ـ كأن يكون السائل ممن له حق في التبسط والتوضيح؛ فلا يكون الجواب المجمل تبرماً مع علمك بأن صيغة سؤاله ـ حسب اعتقاده ـ تقتضي تعييناً؛ فلا تبطل اعتقاده بنفي مجمل.

الوقفة الثانية والعشرون: في تعريف ابن هشام أن «أم» لطلب التعيين بعد همزة داخلة على المستويين.

قال أبو عبدالرحمن: قيد «على المستويين» قد يكون بالنسبة لاستواء الاحتمالين في ظن المسؤول لا في علم السائل واعتقاده؛ فقد يترجح له أحد الأمرين المسؤول عنهما.. وقولي: قد يكون: يعني أن قيد ابن هشام ليس ضرورياً.. فهذه واحدة.

وتقول: أزيد الوزير عندك، أم نائبه؟!.. فلا استواء بين الوزير ونائبه مقاماً، ولا استواء في عنديتهما نفياً أو إثباتاً.. وإنما الاستواء في اعتقاد السائل من جهة التعيين لا الإبهام.. إذن يكون قيد ابن هشام لاغياً، أو يُزاد قيدٌ آخر من جهة اعتقاد السائل في التعيين.

الوقفة الثالثة والعشرون: أن أبا حيان متابع لسيبويه في قوله: «الأحسن مع "أو" تقديم الفعل، ومع أم تقديم الاسم».. ولم يبيِّن أبو حيان وجه الأحسنية، وبيَّن ذلك سيبويه من مثال: أزيداً لقيت، أم بشراً؟: بأنك تسأل عن أحد الاسمين، ولا تسأل عن اللقى؛ ولذلك حسن تقديم الاسم.

قال أبو عبدالرحمن: لا رجحان بين تقديم الاسم أو الفعل حتى تحكم بالأحسنية ـ لغة، أو نحواً ـ؛ لأنك لا تسأل عن اللقى مجرداً؛ فيكون تقديم الفعل أحسن، وإنما تسأل عن لقى مضافٍ للاسمين تريد تعيينه بالإضافة إلى أحدهما.. ولا تسأل عن الاسم مجرداً؛ فيكون تقديم الاسم أحسن، بل تسأل عن اسمين أضيف اللقاء إلى كل واحد منهما، وتريد تعيين ذي اللقى منهما.. فالأمران سيان لغة ونحواً في الجواز.. وإنما يبحث عن أحسنية تقديم الاسم ـ لأن الأصل تقديم الفعل ـ؛ لنكتة بلاغية.

قال سيبويه مفاضلاً بين التقديمين من جهة المعنى: فبدأت بالاسم؛ لأنك تقصد قصد أن يبين لك: أي الاسمين في هذا الحال؟.

قال أبو عبدالرحمن: وهكذا لو بدأت بالفعل ـ حسب الأصل ـ: لقيل: لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي اللقاءين في هذا الحال!.

فإن قلت: إنما هو لقاء واحد: إما لزيد، وإما لبشر: قلت: وذو اللقاء أيضاً واحد: إما زيد، وإما بشر.. هذا بالنسبة لدلالة صيغة الطلب الاستفهامية.

الوقفة الرابعة والعشرون: قال سيبويه: وجعلت الآخِر عديلاً للأول.

قال أبو عبدالرحمن: معنى هذا الكلام أن زيداً وبشراً عديلان في قولك: أزيداً لقيت، أم بشراً؟.. وذلك من جهتين:

الأولى: أن أم بمعنى همزة الاستفهام نائبة عنها في قول جمهور النحاة.

والثانية: دعوى أن السؤالين متعادلان في اعتقاد السائل؛ فهو يريد اليقين بالتعيين.

قال أبو عبدالرحمن: أسلفت أن ذلك ليس شرطاً؛ فقد يطلب التعيين ولديه ترجيح، ولكنه لا يملك اليقين.

الوقفة الخامسة والعشرون: قال سيبويه: «فصار الذي لا تسأل عنه بينهما».

قال أبو عبدالرحمن: يعني به الفعل في قولك: أزيداً لقيت، أم بشراً؟.. فالفعل بين الاسمين، والسؤال عنده عن الاسمين لا الفعل.. وقد أسلفت أن السؤال غير مجرد لاسم دون فعل، ولا لفعل دون اسم.

الوقفة السادسة والعشرون: في إحدى نسخ كتاب سيبويه: «وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن، ولم يجز للآخِر».. وفي نسخة: «ولم يحسن للآخِر».

قال أبو عبدالرحمن: الرواية الأولى هي الأصح؛ لأن المعنى: لم يجز الأحسن للآخِر.. أما الرواية الثانية فغير صحيحة؛ لأن النفي للأحسن لا للحسن.. وإن قدَّرتَ: لم يحسن الأحسن للآخِر: كان هذا إحالة للكلام؛ لأن الأحسن حُسْنٌ وزيادة.

الوقفة السابعة والعشرون: في نسختين من كتاب سيبويه معللاً تقديم الاسم على الفعل: «يعني أنه لا يسأل عن الفعل؛ لأنه قد استيقن عليه، ولكنه يسأل عن صاحب الفعل؛ فجعل الفعل بين الاسمين؛ لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخَر».

قال أبو عبدالرحمن: يظهر أن هذا تفسير لقول سيبويه، وليس نص كلامه.. وعلى أي تقدير فهذا النص عدى الفعل «استيقن» بحرف الجر وهو يتعدى مباشرة؛ فلعله ضمَّن الفعل معنى «عزم» أو «عقد» أو ما في معناهما، وهذا جائز في لغة العرب.

وقوله: ليس أحـدهما [أي الاسمين] أولى به [أي بالفعل] من الآخـر: يجاب بأن أحد الفعلين أيضاً ليس أولى بأحد الاسمين من الآخر!.

والأغلوطة في قوله عن الفعلين: «به».. والصواب: بأحدهـما؛ لأنهما فعلان لا فعل واحد.

الوقفة الثامنة والعـشرون: قال سيبويه: «وتقـول: أضربت زيداً، أم قتلته؟.. فالبدء هاهنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما».

قـال أبو عبـدالرحـمن: هذا صحـيح، ولكن ذلك لا يعنـي أن تقديم الفـعل أحسن؛ لأن الأصل تقديم الفعل.. وإنما يُسأل عن الأحسن ـ لنكـتة بلاغية ـ فيما لو قدم (زيداً) على الفعلين، ويسأل أيضاً عن تقديم فعل الضرب على فعل القتل، أو العكس.

الوقفة التاسعة والعشرون: أعد إن شاء الله بتحليل نصوص الشرع من مفردات القرآن الكريم والسنة المطهرة التي اسـتعملت أداة «أم»؛ لأن التعيين حـسب اعتقاد المتكلم ومـراده وعلمه.. وعـصمـة المراد الشرعي ليـست محل مـساومـة، والله المستعان.